مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التطورات السياسية المعاصرة في ليبيريا
اسم الكاتب: م.د. منى حسين عبيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6806
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التطورات السياسية المعاصرة في ليبيريا

المدرس الدكتورة
منى حسين عبيد
قسم الدراسات الافريقية
مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

المقدمة

شهدت ليبيريا تطورات سياسية مختلفة عبر مراحلها التاريخية فمنذ استقلالها عام ١٨٤٧م كان يحكم ليبيريا مجموعة من المستوطنين الأمريكان الذين شغلوا أرقى المناصب السياسية تاركين سكانها الأصليين وكأنهم لايزالون تحت سيطرتها.

فلم يقدم هؤلاء على القيام بأية إصلاحات للمجتمع الليبيري، الأمر الذي ولد استياء لدى أبنائه وحتى عندما تشكلت حكومات تحت قيادات ليبيرية فلم يكن الوضع أفضل حالاً فقد استأثرت تلك الحكومات بالسلطة هي الأخرى، متبعة كافة الأساليب للحيلولة دون إشراك القوى السياسية في ليبيريا ويتضح ذلك في عهد الرئيس الليبيري صموئيل دو الذي لجأ إلى فرض الحظر على الأحزاب والقوى السياسية بل وسعى إلى تزوير عملية الانتخابات لصالحه بهدف انفراده بالحكم تاركاً ليبيريا غارقة في ديونها ومشكلاتها الاقتصادية، مما ولد ذلك الوضع حرباً أهلية استمرت حتى سقوطه عام ١٩٨٩م.

وبالرغم من انتهاء حكم صموئيل دو ومجيء تشارلز تايلور رئيس الجبهة الوطنية إلـى الحكم، لم يحدث أي تغيير في ليبيريا فقد شهدت حرباً أهلية جديدة لم تتوقف حتى أجبر تايلور على ترك السلطة عام ٢٠٠٣م.

ولأهمية هذه المراحل التاريخية التي مرت بها ليبيريا فقد ارتأت الباحثة تتبعها ليتعرف عليها القارئ عن كثب.

المبحث الأول

ليبيريا في عهد صاموئيل دو ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠

قبل التطرق إلى أبرز التطورات التي شهدتها ليبيريا خلال عهد صاموئيل دو لابد من التعرف على تركيبة ذلك المجتمع .

المطلب الأول: تركيبة المجتمع الليبيري

ليبيريا هي إحدى الدول الواقعة على الساحل الغربي للقارة الأفريقية، إذ يحدها من الغرب سيراليون، ومن الشرق ساحل العاج، ومن الشمال جمهورية غينيا، أما من الجنوب فيحدها المحيط الأطلسي. تبلغ مساحتها ٤٣,٠٠٠ ميل مربع، على ساحل متصل يبلغ طوله

(٣٥٠) ميلاً[١].

لم تكن ليبيريا دولة معروفة إذ كانت مستعمرة أنشآها بعض الأمريكيين المهتمين بموضوع مكافحة تجارة الرقيق وتحرير زنوج أمريكا آنذاك، فتمكن أولئك من الحصول على مرسوم حكومي عام ١٨١٩م ينص على انشاء هذه الدولة التي أطلق عليها اسم ليبيريا (Liberia) اشتقاقاً من كلمة ليبيرتي (liberty) ((الحرية)) وأطلقت على عاصمتها اسم Monrovia مونروفيا تيمناً باسم الرئيس الأمريكي آنذاك جيمس مونرو[٢]. ودينها الرسمي المسيحية، أما لغتها الرسمية فهي الانكليزية، واللغات المحلية السائدة فيها هي الماندي، الكرو، الياسا، الفاي[٣].

وينقسم سكان ليبيريا إلى أربع مجاميع قبلية هي:

١. مجموعة ماندي ثان: وتنقسم إلى قسمين:
   أ. الكونو: ومعناها الانتظامي ويعيشون في شمال ليبيريا على الحدود مع غينيا ومالي.
   ب. الفاي: وهم أكثر القبائل تقدماً ويعيشون بالقرب من المركز الإسلامي من تمبكتو.
٢. مجموعة غرب الأطلنطي: وتوجد في الشمال الغربي لمنطقة قبائل الفاي حيث تعيش قبائل الجولا والكيس وهي قبائل أول من استوطن ليبيريا، وتتشابه قبائل الجولا والكيس في العادات والتقاليد ومعظم أفراد هذه المجموعة وثنيون في عقائدهم وتقاليدهم الدينية.
٣. مجموعة ماندي فو: وتوجد في الجزء الشمالي والجزء الغربي من منطقة قبائل الجولا وتتكون هذه المجموعة من ثمان قبائل تتشابه جميعها في لغاتها وعاداتها.
٤. مجموعة كرو: وتعد اكبر المجموعات الأربع وتقطن مساحة كبيرة وتشمل المقاطعة الشرقية وجزءاً من المقاطعة الوسطى، وتتألف مجموعة كرو من عدة قبائل أهمها قبيلة ((آل جريبو)) وقبيلة ((ألباسا)) وهذه المجموعة لها لغة خاصة بها وتتمتع بصفاتها الزنجية الخالصة[٤].

حكم ليبيريا منذ استقلالها في السادس والعشرين من تموز ١٨٤٧م مجموعة من الرؤساء ابرزهم جوزيف جنكنز روبرتس ودنبار كنج، شهدت ليبيريا ، خلال عهد هؤلاء

---

[١] احمد نجم الدين فليحة، افريقيا ـ جنوب الصحراء دراسة إقليمية، ج١، الإسكندرية ، ١٩٦٧، ص١٧٩.

[٢] عباس رشدي العماري، ليبيريا والتطور المستقل في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٨، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٣٧.

[٣] صحيفة الوطن، العدد ٤٧٠٣، ١٩٨٨/٣/٢٥.

[٤] صحيفة الوطن، المصدر نفسه.

الرؤساء أوضاعاً متدهورة حيث انتشر الفساد والمحسوبية في ليبيريا، وقصرت انتخابات الرئاسة عليهم دون سواهم[٥].

كما شهدت ليبيريا خلال حكم وليم ف.توبمان عام ١٩٤٤م صراعات اجتماعية وسياسية بين مواطني ليبيريا الأصليين والمستوطنين الأمريكيين الجدد الذين حكم بعض رجالاتها ليبيريا ، حيث اخذ الليبيريون يطالبون بالتحرر من سيطرة هذه الأقلية، وعملت جماعة من ليبيريا على تشكيل جبهة أطلقت على نفسها اسم ((جبهة تحرير السكان الأصليين)) عام ١٩٦٩م، وأخذت تطالب بالتحرر من سيطرة الأمريكو ليبيريان وتدعو إلى الثورة من اجل خلاص ليبيريا.

وعلى اثر ذلك حاول توبمان اتباع سياسة توحيدية للحيلولة دون تفاقم الصراع بين الطرفين إلاّ أن وفاته عام ١٩٧٠م حالت دون تحقيق ذلك[٦].

وعندما تولى ج.ار وليم تولبرت الحكم في ليبيريا عام ١٩٧١م حاول اتباع سياسة سلفه توبمان إلا إن انقلاب عام ١٩٨٠م الذي قاده صاموئيل دو[*] أدى إلى مقتل تولبرت وحال دون الاستمرار في تنفيذ هذه السياسة[٧].

المطلب الثاني: سياسة صاموئيل دو تجاه ليبيريا

تضافرت مجموعة من العوامل الرئيسة التي مهدت لصاموئيل دو استلام السلطة في ليبيريا أبرزها المشكلات الاقتصادية التي شهدتها ليبيريا في عهد الرئيس وليم تولبرت لاسيما مشكلة الديون الخارجية التي تصل قيمتها إلى ١,٢ مليار دولار، فضلاً عن تعرضها على غرار العديد من الدول النامية لآثار تصدير منتجاتها بأسعار زهيدة ولاسيما الحديد الذي يمثل ٧٠% من دخلها من التصدير والكاوتشوك ١٣% اللذين زادت تكاليف انتاجهما[٨].

كما إن إقدام حكومة تولبرت بزيادة سعر الأرز وتصاعد موجة العنف والاضرابات في العاصمة منروفيا في نيسان ١٩٧٩م من جهة وانعدام الديمقراطية وسيطرة الأقلية الآتية من أمريكا على الحكم من جهة أخرى زاد في تذمر الشعب الأمر الذي ساعد صاموئيل دو على القيام بانقلابه العسكري وتولي الحكم في ليبيريا[٩].

---

[٥] عبد الغني عبد الله خلف الله، مستقبل افريقيا السياسي، مؤسسة المطبوعات الحديثة للنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٦١، ص٣٥٧، ص٢٦٢.

[٦] عباس رشدي العماري ، المصدر السابق ، ص١٣٩.

[*] صاموئيل دو: ولد عام ١٩٥١م في تيوزون وينتمي إلى قبيلة كراهام، التحق بالجيش جنديا، وعمره ١٨ سنة وعندما قاد انقلابا ضد الرئيس تولبرت كان برتبة رأس عرفاء ومنح نفسه رتبة جنرال ومنصب رئيس جمهورية وقتل عام ١٩٩٠م عندما وقع في اسر فصيل من فصائل المتمردين .

[٧] ليبيريا العسكرية على طريق الحكم المدني، مجلة الطليعة العربي، العدد ٦٢، ١٩٨٤/٧/١٦.

[٨] صحيفة القبس، العدد ٤٩٠٣، الكويت، ١٩٨٦/١/٥.

[٩] صحيفة الجمهورية، العدد ٥٩٣٦ ، ١٩٨٥/١٢/٨، عباس رشدي العماري، المصدر السابق ، ص١٤٠.

لم يكن حكم صاموئيل دو أفضل من سابقه، فمنذ تسلمه السلطة عمد إلى فرض الحظر على الأحزاب السياسية، وبات صاحب الكلمة الفصل في شؤون البلاد يتولى وحده رسم السياستين الداخلية والخارجية[١٠].

فقد حاول صاموئيل دو تنقية الوضع الاقتصادي من خلال اتخاذه لبعض الإجراءات منها إقالة عدد من المسؤولين من مناصبهم لاسيما المتهمين باختلاس الأموال العامة وخفض أجور جميع الموظفين بنسبة تتراوح بين ١٦-٢٥% فضلاً عن إعادة جدولة الديون الخارجية. إلاّ أن هذه الإجراءات لم تفلح في تنقية الوضع الاقتصادي لاسيما وان ليبيريا كانت تعاني من ديون باهظة تقدر قيمتها بـ(٧٤٠) مليون دولار[١١].

ونتيجة لذلك لم تستطع حكومة دو من إيفاء ديونها لاسيما بعد أن أوقف العديد من المستثمرين استثماراتهم بعد مجئ صاموئيل دو إلى الحكم[١٢].

وفي الواقع فأن ضعف اقتصاد ليبيريا وعدم قدرة الحكومة على معالجته يكمن في سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها صاموئيل دو والتي تعتمد اغلبها على التجارة الخارجية والإنتاج الوطني الخام، تلك السياسة التي بقي صاموئيل دو يعمل على تشجيعها رغم سلبياتها[١٣].

ونتيجة لذلك الوضع المتدهور فقد تعرضت حكومة صاموئيل دو عام ١٩٨٣م لمحاولة انقلابية قادها خمس من كبار الشخصيات العسكرية والسياسية في البلاد هم: العقيد لاري بورتيه والعقيد جيري فريد أي عضوا الحكومة التي شكلها صاموئيل دو ، وجون كلاي كيه من قدامى زعماء الطلبة واموس سوير عميد كلية العلوم السياسية[١٤]. أثناء قيام دو بجولة إلى الدول الأوربية والتي على أثرها قطع رحلته عائداً إلى ليبيريا في العشرين من آب عام ١٩٨٣م. إذ اصدر دو أوامره باعتقال مدبري الانقلاب وقد وجهت الحكومة اتهامها إلى أموس سوير بالتآمر مع قوى أجنبية لإسقاط دو من خلال البيان الذي أصدرته الحكومة والذي جاء فيه ((لقد دبر الدكتور سوير وأنصاره مؤامرة لحمل السيد دو على الاستقالة وإسقاط الحكومة والقيام باعتقالات جماعية لمواطنين آخرين لتنصيب حكومة اشتراكية في ليبيريا بمساعدة دول أجنبية))[١٥]. وقد أثار اعتقال سوير طلاب جامعة منروفيا إذ أعلنوا الإضراب والاعتصام استنكاراً للإجراءات التي أقدمت السلطة عليها وطالبت حكومة دو الجامعة بإنهاء إضراب الطلبة إلا إن الطلبة رفضوا الانصياع لأوامر الجامعة مما اضطر الحكومة إلى استخدام العنف لإنهاء ذلك الإضراب[١٦].

---

[١٠] **ليبيريا ديمقراطية دكتاتورية، مجلة الأسبوع العربي، العدد ١٣٥٨، لبنان، ١٩٨٥/١٠/٢١.**

[١١] **صحيفة القبس، العدد ٤٩٠٣، المصدر السابق.**

[١٢] **صحيفة الثورة، العدد ٥٧١٥، ١٩٨٦/١/١٣.**

[١٣] **صحيفة العراق، العدد ٥٩١٥، العدد ١٩٨٥/١١/١٧.**

[١٤] **صحيفة الثورة، العدد ٥٢٢٢، ١٩٨٤/٩/٣.**

[١٥] **إطاحة دو تعرقل عودة ليبيريا إلى الحكم المدني، مجلة الأسبوع العربي، العدد ١٢٩٩، ١٩٨٤/٩/٣، ص٢٨.**

[١٦] **المصدر نفسه.**

ولامتصاص نقمة الشعب للاجراءات التي اتبعها ضد الطلبة لجأ دو عام ١٩٨٤م إلى رفع الحظر عن الأحزاب السياسية لاسيما بعد أن وعد الشعب الليبيري بالانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني بداية عام ١٩٨٦م عبر إجراء انتخابات نيابية عام ١٩٨٥م[١٧].

وتمهيداً لإجراء تلك الانتخابات فقد منح دو ليبيريا عام ١٩٨٤م دستوراً جديداً ينص على جعلها دولة واحدة ذات حكم جمهوري يتمتع فيها الشعب بكافة حقوق الإنسان الأساسية ، وتكون مدة الرئاسة فيها أربع سنوات على أن لايقل عمر الرئيس عن ٣٥عاماً، ومنحها نظاماً قضائياً تترأسه محكمة عليا ووزير للعدل، ونظام سياسي يقوم على تعدد الأحزاب لا يزيد عددها على ثلاثة أحزاب، فضلا عن احتوائه على بند ينص على إعطاء حق التصويت لكل ليبيري يزيد عمره على ثمانية عشر عاماً[١٨].

وبحلول عام ١٩٨٥م بدأت فعلاً الانتخابات الرسمية في ليبيريا وقد رشح حزب ليبيريا الديمقراطي الوطني الذي يساند الرئيس دو آنذاك في الانتخابات، وقد نافس حزب دو في الانتخابات كل من حزب الوحدة الذي يرأسه ادوارد كسلي وحزب الشعب الذي يرأسه الأستاذ الجامعي (أموس سوير) فضلاً عن حزب الشعب المتحد الذي يرأسه وزير خارجية ليبيريا السابق (غابريل باكوس)[١٩].

وخلال الانتخابات اتبع دو سياسة حادة جداً خلافاً لما جاء في الدستور فقد طالب دو جميع السياسيين في المناصب الحكومية بالاستقالة في حالة التقدم للانتخابات بالرغم من عدم تقديم استقالته شخصياً بعد إعلان ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة[٢٠].

كما مارس عملية الضغط ضد مرشحيه من الأحزاب المعارضة ومؤيديها عن طريق القمع والتصفية الجسدية ووضع القوات العسكرية والميليشيات التابعة لحزبه لغرض الإشراف على الانتخابات وإنهائها لصالحه. فضلاً عن تهديده لموظفي الدولة وعمال الشركات الاحتكارية بالطرد إذ لم يصوتوا لصالح حزبه[٢١].

وبالرغم مما قام به من ممارسات إلا إن حزب دو لم يحصل في البداية على النتيجة التي تمكنه من تسلم الحكم في ليبيريا الأمر الذي دفع أميت هارمون رئيس اللجان الانتخابية وهو من المؤيدين لدو ومن أنصار حزبه إلى إعادة عملية فرز الأصوات والتي انتهت لصالح دو إذ حصل بموجبها على ٢١ مقعداً من أصل ٢٦ في مجلس الشيوخ و٥١ مقعداً من أصل ٦٤ في مجلس النواب وذلك في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٨٥م مما ساعد دو على تسلم السلطة للمرة الثانية[٢٢]. لقد أثارت نتيجة الانتخابات أحزاب

---

[١٧] **صحيفة السياسة، العدد ٥٧٣٥، الكويت، ١٩٨٤/٧/٢٧.**

[١٨] **صحيفة الثورة، العدد ٥٢٧٠، ١٩٨٤/١٠/٢١.**

[١٩] **صحيفة العراق، العدد ٢٩١٦، ١٩٨٥/٩/٣.**

[٢٠] **صحيفة الأهرام، ٣٥٧٠٩، ١٩٨٤/٩/١٨.**

[٢١] **المصدر نفسه.**

[٢٢] **صحيفة الجمهورية، العدد ٥٩٦٣، ١٩٨٦/١/٤.**

المعارضة الثلاث حزب العمل الليبيري الذي يرأسه جاكسون دو وحزب الوحدة برئاسة ادوارد كيسلي وحزب توحيد ليبيريا برئاسة وليم جبريل . إذ قدمت هذه الأحزاب شكوى رسمية لدى اللجنة الخاصة بالانتخابات احتجاجاً على ((عملية فرز بطاقات الانتخابات والنتائج التي أعلنتها اللجنة الخاصة بالانتخابات يوم التاسع والعشرين من تشرين الأول والتي انتهت بفوز صاموئيل دو وحزبه))[٢٣]. مؤكدة: ((أن الإجراءات الأمنية الاستثنائية التي اتخذت يوم إعلان النتائج. تبرهن على أن الرئيس دو كان متأكداً من تحقيق الفوز مسبقا))[٢٤].

بيد إن احتجاج المعارضة لم يجد نفعاً. كما أدت نتيجة الانتخابات إلى تذمر بعض القادة العسكريين ولاسيما توماس كيونكبا القائد العام السابق للقوات المسلحة الليبيرية إذ قام بمحاولة انقلابية ضد حكم صاموئيل دو[٢٥].

المطلب الثالث: انقلاب كيونكبا

شهدت حكومة صاموئيل دو بعد شهر من إعلان نتيجة الانتخابات محاولة انقلابية قادها توماس كيونكبا في الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩٨٥م إذ تمكن قائد الانقلاب من السيطرة على المحطة الدينية الليبيرية-الوا- فضلاً عن سيطرته على ضواحي منروفيا عاصمة ليبيريا وبواسطة تلك الإذاعة ألقى قائد الانقلاب بيانا برر فيه محاولته الانقلابية قائلاً ((إن قواته استولت على الحكم نظراً للمخالفات التي لاحظها خلال انتخابات الرئاسة التي جرت في شهر تشرين الأول عام ١٩٨٥م والتي كان الهدف منها إعادة الديمقراطية المدنية في البلاد في شهر كانون الثاني عام ١٩٨٦، فضلاً عن أعمال العنف والفساد والظلم التي اتسم بها نظام الرئيس صاموئيل دو ولاسيما تجاه الطلبة))[٢٦].

وطالب قائد الانقلاب آنذاك القوات المسلحة وقوات البوليس وهيئات الأمن الانضمام إلى قواته لتحرير الشعب من حكم صاموئيل دو، وناشد جميع الطلبة والعمال والقوى الوطنية للوقوف معهم.

واصدر مجموعة من الأوامر منها اعتقال جميع الوزراء والمسؤولين في حكومة صاموئيل دو ونقلهم إلى دار الرئاسة، وتحذير المواطنين من عمليات السلب والنهب إذ أكد ((ان كل من يضبط وهو يرتكب مثل هذه الأعمال سيواجه قوة القانون التامة))[٢٧]. وفي الوقت ذاته وعد الشعب بإجراء انتخابات حرة وعادلة وإقامة مجتمع ديمقراطي إذ قال ((إن الشعب سيستعيد احترامه لذاته وكرامته الإنسانية التي استغلها دو أسوأ استغلال))[٢٨].

---

[٢٣] **صحيفة الراية، العدد ١٨١٩، قطر، ١٩٨٥/١١/٧.**

[٢٤] **صحيفة العراق، العدد ٥١٩٥، ١٩٨٥/١١/١٧.**

[٢٥] **صحيفة الأخبار، العدد١٠٤٤٩، مصر، ١٩٨٥/١١/١٣.**

[٢٦] **صحيفة الراية، العدد ١٨٢٤، قطر ١٩٨٥/١١/١٣.**

[٢٧] **صحيفة الأخبار، العدد ٣٠٤٤٩، مصر، ١٩٨٥/١١/١٣.**

[٢٨] المصدر نفسه.

وبالرغم من نجاح قائد الانقلاب في فرض سيطرته تلك إلا إنها لم تستمر سوى ساعتين فقط إذ تمكن صاموئيل دو من إحباط المحاولة. واصدر بياناً أكد فيه ((إن قواته قضت على محاولة الانقلاب وانه يسيطر على الموقف))، ((ودعا الشعب إلى عدم مساعدة المتمردين على الهرب))، كما فرض حظر التجول، واصدر امراً إلى البعثات الدبلوماسية والدول المجاورة بعدم منح اللجوء للقائمين بالانقلاب[٢٩].

واتهم دو الأحزاب المعارضة ولاسيما حزب العمل الليبيري بالتآمر مع قائد الانقلاب وعمل على اعتقال زعماء الحزب بما فيهم جاكسون دو وجونسون سيرليف عضو مجلس الشيوخ المنتخب عن حزب العمل[٣٠].

ووجه صاموئيل دو اتهامه لكل من كوبا وسيراليون بتدبير الانقلاب، الا ان سيراليون أكدت عدم اشتراكها في محاولة الانقلاب بالرغم من العلاقات المتوترة بين ليبيريا وسيراليون إذ كان سياكا ستيفنس رئيس سيراليون يشعر بالشك تجاه الرئيس دو[٣١].

كذلك أكدت كوبا رسمياً عدم اشتراك المواطنين الكوبيين في محاولة الانقلاب. وان المواطنين الكوبيين الوحيدين الموجودين في ليبيريا هما القائمان بالأعمال دينورا فالنزويلا وميجيل لاما فاريس[٣٢].

كما اتهم الولايات المتحدة الأمريكية بتدبيرها لتلك المحاولة لاسيما بعد أن أخذت علاقته بالتدهور معهما[٣٣].

المطلب الرابع: سياسة دو الخارجية

أولا: سياسته تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

وثقت ليبيريا في عهد صاموئيل دو علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد سمح دو لأمريكا بإقامة محطة إرسال لإذاعة صوت أمريكا ومئات (الهوائيات) التي تبث وتسلم الرسائل ومكبرات لتقوية اتصالات المخابرات المركزية نظام بث ملاحي نوع اوميغا (واحد من ثمانية أقامتها واشنطن في العالم) تتولى توجيه الملاحة تحت سطح المياه للغواصات الأمريكية التي تحمل الصواريخ في المحيط الهادي فضلاً عن ذلك فقد وقع صاموئيل دو مع الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان اتفاقيات دفاع مشترك وأخرى خاصة بقوات الانتشار السريع[٣٤].

كما سمح دو للولايات المتحدة بإقامة اكبر مطار لها هو (مطار روبير تزفيلد) الذي كان يكفي لاستقبال أسطول من قوة الانتشار السريع[٣٥].

---

[٢٩] **صحيفة الأهرام، العدد ٣٦١٣٥، ١٩٨٥/١١/١٤.**

[٣٠] **صحيفة الأهرام، العدد ٣٦١٣٥، ١٩٨٥/١١/١٧.**

[٣١] **صحيفة الوطن، العدد، ٣٨٦٠، الكويت، ١٩٨٥/١١/١٨.**

[٣٢] **صحيفة الأهرام، العدد ٣٦١٣٦، ١٩٨٥/١١/١٥.**

[٣٣] **صحيفة الراي العام، العدد ٧٩٣٠، الكويت، ١٩٨٥/١٢/١٤.**

[٣٤] **صحيفة الثورة، العدد٥٦٥٠، ١٩٨٥/١١/٩.**

[٣٥] **صحيفة الثورة، العدد٥٦٥٠، المصدر السابق.**

وبلغت علاقة دو مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد تنفيذ خطط الحكومة الأمريكية ((حكومة رونالد ريغان)) في زعزعة الأنظمة الثورية في البلدان المجاورة لليبيريا منها غينيا التي كان يحكمها سيكوتوري ذو الاتجاهات الاشتراكية وكذلك انغولا المدعومة من موسكو[٣٦]. ونتيجة للسياسة المتعاونة التي أبداها دو فقد أقدمت الولايات المتحدة على زيادة مساعدتها الاقتصادية لليبيريا من ٧٧ مليون دولار إلى ٩١,١١مليون دولار[٣٧].

كما منحتها ٢٠ مليون دولار لتنمية قطاعات الصحة والزراعة والثقافة فضلاً عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتسديد بعض ديون ليبيريا إلى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وزادت مساعدات الولايات المتحدة إلى ليبيريا حتى أصبحت في الثمانينات تملك اعلى دخل للفرد الواحد[٣٨]. بالرغم من الانتقادات التي كانت توجه لدو بانتهاكه الحريات العامة ومبادئ حقوق الإنسان فضلاً عن ذلك فقد تغاضت الولايات المتحدة عن دو عندما وضع نصاً في الدستور يفوضه استخدام العنف لمواجهة احتمالات قيام نشاط أو أي دور للراديكالية أو اليسارية[٣٩].

ويبدو أن الولايات المتحدة كانت تشجع دو على وضع ذلك النص حيث كانت تضغط من اجل الحيلولة دون انتشار الآراء والأفكار الراديكالية.

وقد وصلت علاقة دو بالولايات المتحدة إلى حد السماح للسفارة الأمريكية في ليبيريا بأن تلعب دوراً في رسم سياسة ليبيريا الداخلية والخارجية[٤٠].

وبالرغم من ذلك فقد أخذت علاقة دو بالولايات المتحدة بالتوتر لاسيما بعد قيام دو بالسماح للجيش بإطلاق النار على طلبة جامعة منروفيا فضلاً عن قيامه بتزوير نتيجة الانتخابات لصالحه في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تتوقع من دو أن يعيد البلاد إلى الحكم المدني[٤١].

لذا فقد ساهمت الولايات المتحدة إلى حد كبير في العملية الانقلابية التي قادها كيونكبا إذ إن هنالك عاملين أساسيين يؤكدان دور الولايات المتحدة فيها:

الأول: إن قائد الانقلاب كيونكبا هو قائد سابق للجيش كان قد لجأ إلى الولايات المتحدة بعد اتهامه بمحاولة انقلاب عام ١٩٨٣م، ويعد هذا القائد ذا ولاء أمريكي.

والثاني: السرعة التي أعلنت فيها الخارجية الأمريكية الانقلاب يؤكد ذلك الدور[٤٢].

---

[٣٦] **صحيفة الجمهورية، العدد ٧٦١٩٠، ١٩٩٠/٨/١.**

[٣٧] **صحيفة الثورة، العدد ٥٢٢٢، المصدر السابق.**

[٣٨] **صحيفة الثورة، العدد ٥٦٥٠، المصدر السابق.**

[٣٩] **صحيفة الثورة، العدد ٧٣٥٩٠، ١٩٩٠/٧/٢٦.**

[٤٠] المصدر نفسه.

[٤١] **صحيفة الراي العام، العدد ٧٩٣٠، المصدر السابق .**

[٤٢] **ليبيريا أصابع واشنطن ايضاً... دامية، مجلة الوطن العربي، العدد ٤٥٨، فرنسا، ١٩٨٥/١١/٢٨.**

ثانياً: سياسته تجاه الكيان الصهيوني

لم تكن علاقة ليبيريا مع الكيان الصهيوني قبل مجئ صاموئيل دو إلى السلطة جيدة فقد قاطعت ليبيريا الكيان الصهيوني شأنها شأن الدول الإفريقية بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣م، إلا أن ذلك الانقطاع لم يستمر طويلاً بعد مجئ صاموئيل دو إلى الحكم فقد اصدر صاموئيل دو قراراً عام ١٩٨٣م يقضي بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني إذ قام دو في العام نفسه بزيارة الكيان الصهيوني وعقد اتفاقات عسكرية وتجارية واقتصادية معها ومنها تنفيذ برنامج تأسيس شركة بحرية والتعاون المشترك في المجال الزراعي والصحي، وعقد صفقات شراء الأسلحة الصهيونية[٤٣].

ونتيجة لذلك فقد عمل الكيان الصهيوني على تقديم الدعم لحكومة صاموئيل دو من خلال إرسال الخبراء العسكريين الذين يعملون على تدريب قوات حرس الرئاسة الخاص بـ(دو)، فضلاً عن قيامها بالضغط على صندوق النقد الدولي لتقديم قروض ومساعدات سخية لصاموئيل دو وطالبت بإعادة جدولة ديونه.

وفي الوقت ذاته فقد سمح دو لليهود بممارسة التجارة في ليبيريا إذ تمكن هؤلاء من السيطرة على ٢٠% من التجارة الخارجية لليبيريا. ليس هذا فحسب بل أخذت وكالة المخابرات الصهيونية (الموساد) تتحرك بحرية في ليبيريا حتى أصبحت ليبيريا اكبر مركز لنشاط وكالة المخابرات الصهيونية حتى قيل آنذاك ((إن محركي السياسة في منروفيا هم وكالة المخابرات الصهيونية))[٤٤].

والدليل على قوة تلك المخابرات مقدرتها على كشف المحاولة الانقلابية التي قادها كيونكبا عام ١٩٨٥م والتي سبق ذكرها. لاسيما بعد أن اتضح لهم بأن قائد الانقلاب كان ضد الاعتراف بالكيان الصهيوني[٤٥]. لقد أثارت سياسة دو بتقربه للكيان الصهيوني وإعادة علاقاته الدبلوماسية معها بعض الدول الأفريقية ولاسيما زامبيا ونيجيريا اللتين وقفتا موقف معارض من سياسة صاموئيل دو فقد عملتا رداً على سياسته تلك بتأييد القضية الفلسطينية والوقوف ضد سياسة الكيان الصهيوني تجاه فلسطين فضلاً عن محاولاتها لوضع العراقيل أمام مساعي الكيان الصهيوني الرامية إلى تحسين علاقاتها مع الدول الأفريقية[٤٦].

المطلب الخامس: الحرب الأهلية في عهد صاموئيل دو

واجهت ليبيريا تدهوراً في أوضاعها لاسيما بعد تسلم صاموئيل دو الحكم للمرة الثانية عام ١٩٨٦م إذ لم يحدث أي تغيير فقد بقيت البلاد تعاني من ديون ثقيلة وتدهور حاد في الوضع الاقتصادي وانخفاض واضح في معدلات الناتج القومي، فضلاً عن العجز الذي

---

[٤٣] صحيفة القبس، العدد ٤٠٥٣، ١٩٨٣/٨/٢٥.

[٤٤] صحيفة الثورة، العدد ٧٣٥٩٠، المصدر السابق.

[٤٥] صحيفة الراي العام، العدد ٧٩٣٠ ، المصدر السابق.

[٤٦] صحيفة الوطن، العدد ٣٠٥٩، ١٩٨٣/٩/٢٧.

أصاب ميزانية الدولة والذي أدى إلى زيادة الفقر والبطالة وكذلك تردي الوضع المعيشي للمواطن الليبيري[٤٧].

ومما زاد الأمر تعقيداً انفراد دو بالحكم خلال ولايته الثانية التي وعد بها الشعب بممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية إذ رفض دو تلبية مطالب أغلبية الليبيريين في ممارسة التعددية الحزبية[٤٨]. بل وعمل على اضطهاد معارضيه، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع إذ أقدمت المعارضة المتمثلة بالجبهة الوطنية القومية الليبيرية بقيادة تشارلز تايلور[*] إلى إعلان تمردهم على الحكم في السادس والعشرين من كانون الأول عام ١٩٨٩م لاسيما بعد أن حصلوا على التدريب والتمويل الكافي من قبل ليبيا إذ تمكنت المعارضة خلال مدة قصيرة من السيطرة على ثلثي ليبيريا[٤٩].

وأكدت المعارضة أن هدفها الأساسي هو إسقاط حكم دو من اجل إقامة حكومة انتقالية تتشكل من أعضاء الجبهة الوطنية مهمتها النهوض بالبلاد وتعمل على إجراء انتخابات عامة حرة. إلاّ أن صموئيل دو رفض تلك المطالب الأمر الذي أدى إلى إشعال فتيل الحرب الأهلية[٥٠].

وعلى اثر ذلك فقد عرضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعروفة ب(ايكواس) وساطتها بهدف إنهاء تلك الحرب وقد رحبت حكومة دو بتلك الوساطة[٥١]. وقدمت المجموعة الاقتصادية اقتراحاً بوقف إطلاق النار بإشراف دولي وتشكيل حكومة وطنية وقد حظي ذلك الاقتراح بموافقة الحكومة. إلا أن قائد المعارضة تشارلز تايلور رفض وجود أي قوة دولية وصرح قائلاً: ((هناك قواتنا والجيش الحكومي وهذا يكفي))[٥٢]. كما رفضت فكرة تشكيل الحكومة بالطريقة التي اقترحتها مجموعة دول غرب أفريقيا[٥٣].

---

[٤٧] **صحيفة الثورة، العدد ٥٢٢٢، المصدر السابق.**

[٤٨] **صحيفة الجمهورية، العدد ٧٦١٩٠، المصدر السابق.**

[*] **تشارلز تايلور: ولد داكابناه تشارلز غانكاي تايلور عام ١٩٤٨م في ضاحية يسكنها الميسورون في مونروفيا لاب امريكي اسود وام ليبيرية، وقد درس الاقتصاد في جامعة (بينتلي كوليج) في ولاية ماساشوسيتس الأمريكية قبل أن يبدأ العمل في القطاع الأمريكي في ليبيريا في عام ١٩٧٩م وقد عرف حينذاك بميله الشديد إلى الاحتفاظ بجزء كبير من الأموال التي كانت تمر عن طريقه وربما لذلك لقب بـ(الشريط اللاصق) الذي يحتفظ على الدوام بشيء مما يلصق به. وفي عام ١٩٨٣ اتهمه الرئيس صامونيل دو باختلاس ٩٠٠ألف دولار فلجأ إلى الولايات المتحدة حيث سعى قبل أن يفر إلى ساحل العاج ويقيم علاقات وثيقة مع ليبيا ورئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري وعندما عاد تايلور إلى ليبيريا عام ١٩٨٩ خاض حرباً أهلية ضد حكم صامونيل دو انتهت بتوليه رئاسة ليبيريا عام ١٩٩٧م إلا انه لم يستمر طويلاً في الحكم سوى ست سنوات حيث اجبر على ترك السلطة في آب عام ٢٠٠٣ . للمزيد انظر صحيفة الزمان، العدد ١٥٧٥، ٥/آب/٢٠٠٣.**

[٤٩] **صحيفة الوطن، العدد ٥٥٠٧، الكويت، ١٩٩٠/٦/١٥.**

[٥٠] **صحيفة الوطن، العدد ٥٥١١، الكويت، ١٩٩٠/٦/١٩.**

[٥١] **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٢٠٠٠ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٧.**

[٥٢] **صحيفة الأنباء، العدد ٥٢٢٣، ١٩٩٠/٧/١٢.**

[٥٣] المصدر نفسه.

وفي الوقت ذاته عرضت سيراليون وساطتها من اجل استئناف المباحثات بين الطرفين ، ولكن تشارلز تايلور قائد المعارضة رفض ذلك قائلاً: ((أذا ما أعلن دو انه سيستقيل وطلب منا التفاوض حول خروجه من البلاد فأننا قد نذهب إلى سيراليون للحديث حول ذلك))[٥٤]. إلاّ أن صاموئيل دو كان يرفض تقديم استقالته[٥٥].

ونتيجة لذلك فقد واصلت المعارضة هجماتها حتى تمكنت من السيطرة على كاريسبورج الواقعة على بعد ٢٠ ميلاً من العاصمة منروفيا، الأمر الذي دفع صاموئيل دو إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية من اجل التغلب على تلك الأزمة ولكن الحكومة الأمريكية وجدت من الصعب تأييد دو بسبب الاتهامات الموجهة إليه والخاصة بسوء إدارته للاقتصاد الليبيري وكذلك انتهاكه لحقوق الإنسان[٥٦].

وعلى اثر ذلك وجه دو انتقاداته للولايات المتحدة الأمريكية حيث اتهمها بتغيير موقفها من حكومته وأنها تؤيد قوات المعارضة[٥٧].

لذا حاول دو تقديم مقترح للمعارضة يتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الجبهة الوطنية القومية المعارضة وجميع الأحزاب السياسية، إلا أن قائد المعارضة تشارلز تايلور رفض ذلك المقترح[٥٨]. لقد كان لموقف دو الضعيف اثر في أن تواصل المعارضة هجماتها حيث تمكنت من احتلال العاصمة منروفيا وألقت القبض على الرئيس الليبيري صاموئيل دو الذي اعدم في ايلول عام ١٩٩٠م[٥٩].

المبحث الثاني: ليبيريا في عهد تشارلز تايلور

المطلب الأول: المعارضة والصراع على السلطة.

بعد سقوط حكومة صاموئيل دو تم تشكيل حكومة مدنية مؤقتة برئاسة (أموس سوير)، والتي أخذت تواجه هي الأخرى مصاعب من قبل المعارضة التي يتزعمها تشارلز تايلور، لذا فقد عقدت حكومة أموس سوير اتفاقاً مع تشارلز تايلور في الثلاثين من حزيران عام ١٩٩١م في يامو سوكرو عاصمة ساحل العاج يقضي بتعاون الطرفين حتى يتم إجراء انتخابات حرة تحت إشراف دولي . كما اتفقا على السماح لقوات حفظ السلام بالانتشار في ليبيريا[٦٠].

وسعت حكومة سوير خلال القمة التي عقدتها دول غرب أفريقيا (ايكواس) بمدينة ابوجا عاصمة نيجيريا عام ١٩٩١م أن تحصل على اعتراف بها من قبل الجبهة الوطنية

---

٥٤ **صحيفة الأهرام، العدد ٣٧٨٢٢، ١٩٩٠/٦/٢٧.**

٥٥ المصدر نفسه.

٥٦ **صحيفة الأهرام، العدد ٣٧٧٩٨، ١٩٩٠/٦/٣، صحيفة الأهرام، العدد ٣٧٨٢١، ١٩٩٠/٦/٢٦.**

٥٧ **صحيفة الأهرام، العدد ٣٧٧٩٨، المصدر السابق.**

٥٨ **صحيفة الأهرام، العدد ٣٧٨٢٩، ١٩٩٠/٧/٤.**

٥٩ **محمود احمد عزت، الحروب الأهلية والصراع على السلطة في جمهورية ليبيريا، مجلة دراسات دوليةسلسلة دراسات استراتيجيه، العدد ٥٥، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٤٦.**

٦٠ **صحيفة الأهرام، العدد ٣٨١٩٧، ١٩٩١/٧/٧.**

التي يتزعمها تشارلز تايلور والتي شاركت في تلك القمة من خلال ممثلها جون ريتشارد سون[٦١]. إلا إن الجبهة رفضت على لسان ممثلها الاعتراف بالحكومة المؤقتة في ليبيريا كما أعلنت الجبهة انسحابها من تلك القمة وعلى اثر ذلك انتقدت الحكومة المدنية الجبهة الوطنية قائلة: (إن انسحاب الجبهة الوطنية يشير إلى إن تايلور يعتزم أن ينقض اتفاق ياموسوكرو) وأضافت (إن تايلور ليس جاداً في تحقيق السلام وهذه ليست المرة الأولى التي يفسد فيها خططاً لإقرار السلام)[٦٢].

وتنفيذا لاتفاق ياموسوكرو فقد سعت دول غرب أفريقيا على نشر قواتها في ليبيريا إلا إن تلك القوات أخذت تواجه معارضة من قبل راليه سيكي رئيس الحركة الموحدة من اجل الديمقراطية والتي تمثل أنصار الرئيس السابق صاموئيل دو والتي لجأت إلى سيراليون وهي حركة معارضة لكل من الحكومة المدنية والجبهة الوطنية التي يقودها تشارلز تايلور إذ رفضت دخول تلك القوات. إلا إن الحكومة المدنية تمكنت من إدخالها. وفي الوقت ذاته أبدت الجبهة الوطنية موافقتها بدخول تلك القوات إلى ليبيريا. كما أعلنت الجبهة نزع سلاحها عام ١٩٩٢م[٦٣]. إلا إن تعرض قوات الجبهة الوطنية التي يقودها تايلور لهجمات من قبل قوات حفظ السلام دفع تايلور إلى إعادة تسليح قواته قائلاً: (انه يفضل مواصلة حرب العصابات... على نزع سلاح رجاله)[٦٤].

وعلى اثر ذلك أخذت الحرب الأهلية في ليبيريا بالتصاعد وللحيلولة دون تفاقم الوضع تم توقيع اتفاق بين الفصائل المتحاربة والمتمثلة في الحكومة والجبهة الوطنية والحركة المتحدة جناح ماندينج والحركة المتحدة جناح كراهن. في العشرين من كانون الأول عام ١٩٩٤م تضمن وقف إطلاق النار والإعداد لإجراء انتخابات عامة في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٩٥م وتشكيل مجلس حاكم من خمسة أعضاء لقيادة البلاد لحين تولي الحكومة الجديدة السلطة في كانون الثاني ١٩٩٦. إلا إن ذلك الاتفاق لم ينفذ بسبب فشل تلك الفصائل في تشكيل مجلس الحاكم الجديد[٦٥].

وبالرغم من ذلك فقد عقدت بعض الفصائل اجتماعاً في العاصمة النيجيرية ابوجا في العشرين من آب عام ١٩٩٥م حيث امتنع جناحا الحركة المتحدة من حضوره تم التوصل فيه إلى اتفاق سلام جديد ينص على وقف إطلاق النار وتشكيل مجلس رئاسة جديد للدولة برئاسة شخصية محايدة وتشكيل حكومة مؤقتة تقود البلاد إلى انتخابات ديمقراطية[٦٦].

---

[٦١] المصدر نفسه.

[٦٢] **صحيفة الدستور، العدد ٨٥٧٤، الأردن، ١٩٩١/٧/٧.**

[٦٣] **صحيفة العرب، العدد ٣٨٠٠، لندن، ١٩٩٢/٤/٣٠.**

[٦٤] المصدر نفسه.

[٦٥] **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، ص١٩٠.**

[٦٦] **المصدر نفسه، ص١٩٠.**

أبدت بعض فصائل المعارضة رغبتها بالتوقيع على ذلك الاتفاق إلا إن جناحي الحركة المتحدة لم توقعا عليه الأمر الذي حال دون تنفيذه إذ إن كلا الجناحين لم يلتزما بايقاف إطلاق النار إذ قام كلاهما بمحاولة للسيطرة على الأطراف الإستراتيجية للعاصمة منروفيا ولكن لم يحققا تقدماً فيه. ورغم ازدياد العنف إلا انه في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٩٥م تم تشكيل حكومة مصالحة وطنية ضمت جميع عناصر المعارضة ومع بداية عام ١٩٩٦م تم تنفيذ عملية نزع السلاح من قبل المعارضة بموجب برنامج نزع السلاح الذي وضعته منظمة الايكواس[٦٧].

وعلى اثر ذلك تم إجراء انتخابات رئاسية تحت إشراف منظمة الايكواس انتهت بفوز تشارلز تايلور قائد الحركة الوطنية رئيساً لليبيريا[٦٨].

المطلب الثاني: الحرب الأهلية في عهد تشارلز تايلور

لم يكن الوضع في ليبيريا أفضل حالاً في عهد تشارلز تايلور الذي كان يعد الشعب الليبيري بتحسين الوضع الاقتصادي وإشاعة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان[٦٩].

فقد شهدت ليبيريا مرة أخرى الحرب بسبب تصاعد المعارضة ضد حكومة تشارلز تايلور، تلك المعارضة التي تزعمتها كل من (حركة الليبيريين المتوحدين من أجل الديمقراطية والمصالحة لورد-lord) و(الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا مودل-modl) نتيجة للأساليب القمعية التي كان يستخدمها تشارلز تايلور ضد معارضيه[٧٠]. فقد حدثت مصادمات عنيفة بين الحكومة والمعارضة تمكنت المعارضة من إحراز تقدم فيها من خلال فرض سيطرتها على مدن ليبيرية منها مدينة كلاي الواقعة على بعد ٣٥ كلم من العاصمة منروفيا ومدينتي بوبولوفي شمال غربي العاصمة وفوينيجاما في شمال البلاد[٧١].

وقد شجع ذلك المعارضة في الاستمرار بالقتال حتى صرحت جماعة الليبيريين المتحدين من اجل المصالحة والديمقراطية قائلة: ((إن المعارضة لن تتخلى عن القتال حتى يتم الإطاحة بالرئيس تشارلز تايلور))[٧٢]. وفي الحقيقة إن دعوة تايلور لترك السلطة كانت قد تقدمت له من أكثر من طرف دولي بسبب دوامة الحرب الأهلية التي تعاني منها البلاد لأكثر من أربعة عشر عاماً[٧٣].

---

[٦٧] **المصدر نفسه، ص١٩١.**

[٦٨] **عبد السلام البغدادي، الأوضاع السياسية المعاصرة في دول غرب افريقيا، أوراق افريقية، العدد ٧٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١ ، ص٢.**

[٦٩] **محمود احمد عزت، المصدر السابق، ص٤٩.**

[٧٠] **ازهار الغرباوي، ليبيريا بين الحرب الأهلية والحلول الأمريكية، أوراق دولية، العدد ١٣٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣ ، ص١٥.**

[٧١] **صحيفة بابل، العدد ٣٤٥٣، ٢٠٠٢/٩/١٦.**

[٧٢] المصدر نفسه.

[٧٣] **ازهار الغرباوي، المصدر السابق ، ص١٥.**

إلا إن تلك الدعوات لم تجد إذنا صاغية من قبل تايلور، الأمر الذي دفع المعارضة إلى تصعيد القتال ضده وتحقيق نجاح واضح فيه من خلال احتلالها لمدن ليبيرية أخرى منها مدينة فويا، التي تقع شمال شرقي ليبيريا ومدينة ارثينجتون، موطن الرئيس تايلور والتي تقع على بعد ٣٥ كلم إلى الشمال الغربي من منروفيا[٧٤].

ويبدو إن النجاحات التي حققتها المعارضة ضد حكومة تايلور كانت بسبب الحظر الدولي المفروض على بيع الأسلحة للحكومة الليبيرية، والذي فرض نتيجة مساعدة تايلور للمتمردين في سيراليون[٧٥]. الأمر الذي جعل موقف الحكومة ضعيفاً ونتيجة لذلك حاول تايلور عقد اتفاق مع حركتي المعارضة في اكرا بغانا في السابع عشر من حزيران عام ٢٠٠٣ يقضي بوقف إطلاق النار بين الجانبين. إلا إن ذلك الاتفاق لم ينفذ حيث أخذت المعارضة تمارس ضغوطها على حكومة تايلور من أجل التخلي عن السلطة[٧٦]. لاسيما بعد إن تمكنت من احتلال اطراف من العاصمة الليبيرية، الأمر الذي زاد الوضع سوءاً، ونتيجة لذلك حاولت اطراف دولية ولاسيما الولايات المتحدة إلى التدخل بهدف إنهاء الحرب الدائرة بين تايلور والمعارضة حيث طلبت الولايات المتحدة من تايلور مغادرة السلطة. إلا إن تايلور رفض ذلك وهاجم الولايات المتحدة لحثها إياه على التخلي عن السلطة[٧٧].

وبالرغم من رفض تايلور فقد جددت الولايات المتحدة محاولتها من قبل الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) أثناء الزيارة التي قام بها لخمس من دول القارة الأفريقية وهي (السنغال، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، نيجيريا، أوغندا) في تموز عام ٢٠٠٣م إذ طالب بوش الرئيس الليبيري (تشارلز تايلور) التخلي عن السلطة بهدف وضع حد للنزاع الدموي الحاصل في البلاد[٧٨].

اضطر الرئيس الليبيري بعد أن فقد سيطرته على البلاد على الموافقة على طلب الرئيس الأمريكي بالتخلي عن السلطة إلا انه ربط موافقته تلك بشرط هو أن تصل قوات لحفظ السلام بهدف ضمان الأمن والنظام في البلاد[٧٩] وقد عبر تايلور عن ذلك قائلاً: ((إنني مستعد للتنحي عن السلطة من اجل مصلحة الليبيريين، فورنشر قوة دولية في البلاد))[٨٠].

وعلى اثر ذلك بادرت دول غرب أفريقيا بإرسال ثلاثة آلاف جندي لحفظ السلام في ليبيريا كما أرسلت الولايات المتحدة قوات أمريكية دعماً لمبادرة السلام للمجموعة

---

[٧٤] صحيفة بابل، العدد ٤٥٤٩، ٢٠٠٣/٢/٦.

[٧٥] صحيفة الزمان، العدد ١٥٥١، ٨/تموز/٢٠٠٣.

[٧٦] صحيفة الزمان، العدد ١٥٦٤، ٢٣/تموز/٢٠٠٣.

[٧٧] صحيفة الزمان، العدد ١٥٦٣، ٢٢/تموز/٢٠٠٣.

[٧٨] زيارة بوش لجنوب افريقيا نقلاً عن شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١، الموقع . fille\\A;\Africa4.HTM

[٧٩] صحيفة الزمان، العدد ١٥٥٥، ١٣/تموز/٢٠٠٣.

[٨٠] صحيفة القدس العربي، العدد ٤٣٩٩، ١٢-٢٠٠٣/٧/١٣.

الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي أكدت ((إنها ستعمل على وقف إطلاق النار وستقوم بإرسال مساعدات إنسانية إلى الشعب الليبيري))[٨١].

ونتيجة لذلك قرر تايلور مغادرة البلاد واللجوء إلى نيجيريا[٨٢]. لاسيما بعد أن عرض الرئيس النيجيري اولسيغون اوباسانجو اللجوء السياسي على تايلور مؤكداً بأن بلاده تهدف من وراء ذلك المساهمة في إعادة السلام إلى ليبيريا[٨٣].

وقد قوبل قرار الرئيس الليبيري بترحاب من قبل الولايات المتحدة وخصوصا الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش حيث قال: ((إن قرار تشارلز تايلور بالتخلي عن منصبه كرئيس لليبيريا ورحيله إلى منفاه يعد خطوه مهمة تجاه مستقبل أفضل للشعب الليبيري)) مضيفاً ((إن الولايات المتحدة ستتعاون مع الشعب الليبيري والمجتمع الدولي لتحقيق السلام الدائم في ليبيريا بعد أكثر من عقد من الاضطرابات والمعاناة))[٨٤].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما الدوافع التي حذت بالولايات المتحدة لتطلب من تايلور التخلي عن السلطة ومغادرة البلاد برغم انه رئيس منتخب وتكمن الإجابة على السؤال بالقول إن الدوافع الأمريكية تتمثل بالآتي:

١. إن الرئيس تايلور رغم انتخابه رئيساً لليبيريا إلا انه لم يأت برضا الولايات المتحدة، بمعنى انه جاء إلى السلطة بقوة نفوذه الذي مكنه من الصعود إلى سدة الحكم.
٢. لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية أن تنسى ماضي تايلور المتمثل بعلاقته مع المتمرد الماركسي في دولة سيراليون المجاورة، فوداي سنكوح الذي كان يهدد مصالح الشركات الغربية لاسيما تلك التي تتاجر بالماس وغيرها من الثروات[٨٥].
٣. كما إن الولايات المتحدة تأخذ على تايلور علاقته الوثيقة مع الرئيس الليبي معمر القذافي والتي يحاول من خلالها الحصول على دعم ليبي مباشر لمواجهة خصومه.
٤. ومن المؤاخذات الأخرى على تايلور من قبل واشنطن انه كان يديم الصلة بالمتمردين والثوار في الدول المجاورة الثلاث (ساحل العاج، سيراليون، غينيا، وهي دول تحكمها أنظمة ذات مصالح وثيقة معها بحكم النشاط الاستثماري الأمريكي المتعاظم في هذه البلدان. لاسيما وان هذه البلدان تتمتع بثروات هائلة وبموقع استراتيجي مباشر على المحيط الأطلسي[٨٦].

---

[٨١] **صحيفة الزمان، العدد ١٥٦٨، ٢٨/تموز/٢٠٠٣.**

[٨٢] **صحيفة الزمان، العدد ١٥٨١، ١٢/آب/٢٠٠٣.**

[٨٣] **صحيفة الزمان، العدد ١٥٥٢، ٩١٣/تموز/٢٠٠٣.**

[٨٤] **جاسم محمد يونس، تنازل تايلور عن السلطة ((بداية أم نهاية للحرب الأهلية في ليبيريا؟، أوراق دولية، العدد١٢٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص١١.**

[٨٥] **عبد السلام البغدادي، المصدر السابق، ص٣.**

[٨٦] **عبد السلام البغدادي، لماذا اجبر الرئيس الليبيري ((تايلور)) على مغادرة السلطة والبلاد؟ أوراق دولية، العدد ١٢٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٣، ص٤.**

المطلب الثالث: حكومة موسيس بلاه المؤقتة

بعد تنازل تايلور عن الحكم في آب عام ٢٠٠٣م تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة نائبه (موسيس بلاه)[٨٧]. الذي اتبع أسلوبا دبلوماسياً يتسم بالعقلانية والمرونة لاستقطاب المتمردين إلى جانب الحكومة، وذلك من خلال عرضه منصب نائب الرئيس على المتمردين في محاولة لضمان تحقيق السلام. كما بادرت حكومته بتوجيه دعوى للمعارضة إلى التخلي عن أسلحتهم وإجراء المباحثات معهم.

وقد أبدت المعارضة موافقتها على ذلك وتم عقد المباحثات في اكرا بغانا بين ممثلي الحكومة الليبيرية والمعارضة التي تمثل حركتي الليبيريين الموحدين للمصالحة والديمقراطية والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا بإشراف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تم التوصل فيه إلى اتفاق ينص على تقاسم السلطة بين الحكومة والمعارضة وإنهاء الحرب بين الطرفين[٨٨].

وقد أعربت الحكومة عن ارتياحها للتوصل إلى ذلك الاتفاق كما أبدت المعارضة سرورها لإنهاء الحرب بين الطرفين وفي الوقت ذاته رحب البيت الأبيض باتفاق السلام الذي وقع في اكرا والذي وضع حداً لأربع سنوات من الحرب الأهلية في ليبيريا[٨٩]. وقد عبر عن ذلك باسم البيت الأبيض كابلن في بيان جاء فيه: ((إن هذا الاتفاق التاريخي يقدم لشعب ليبيريا وإدارته الجديدة فرصة لا سابق لها للبدء بعملية المصالحة من اجل ليبيريا مستقرة ومزدهرة وتنعم بالسلام)) وأضاف ((إن الولايات المتحدة تنتظر من جميع الأطراف التقيد بالاتفاق وان توقف العمليات العدائية، وان تدعم تشكيل حكومة جديدة، وان تؤمن طريقاً لإيصال المساعدات الإنسانية))[٩٠].

وتنفيذاً لذلك الاتفاق فقد سحبت المعارضة قواتها من العاصمة منروفيا بهدف تدفق المساعدات إلى المدينة وقد قوبل قرار المعارضة بالانسحاب من منروفيا ، بترحيب كبير من جانب المنظمات الإنسانية التي كانت تترقب الموقف وتنتظر شحن مواد إغاثة للسكان الذين لحقت بهم اشد الأضرار جراء القتال ونقص الأغذية والمواد الضرورية الأخرى[٩١].

وأخيراً السؤال الذي يطرح نفسه هل ستشهد ليبيريا بعد حرب دامت أكثر من أربعة عشر عاماً استقراراً في أوضاعها السياسية أم إن مسرح الحرب الأهلية سيعيد نفسه ؟ هذا ما سنجيب عنه في المطلب الاتي:

---

[٨٧] **صحيفة الزمان، العدد ١٥٨١، المصدر السابق.**

[٨٨] **جاسم محمد يونس، المصدر السابق ، ص١٢.**

[٨٩] **المصدر نفسه ص١٢.**

[٩٠] **المصدر نفسه ص١٢.**

[٩١] **صحيفة الحياة، العدد ١٤٧٥٢، ١٤/آب/٢٠٠٣.**

المطلب الرابع: الانتخابات الرئاسية ونتائجها

شهدت ليبيريا نوعاً من الاستقرار السياسي، عندما جرت الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥.

حيث شارك فيها اثنان وعشرون مرشحاً من بينهم (جورج ويا) ممثل حزب مؤتمر التغيير الديمقراطي ووزيرة المال السابقة (ايلين جونسون سيرليف) فضلاً عن رجال اعمال وقادة حزب سابقين، وقد تعهدوا جميعاً بتحقيق المصالحة الوطنية وبناء البنية الاساسية للبلاد التي خربتها الحرب.

وبالرغم من توافق تلك القوى، الا ان المنافسة في الانتخابات الرئاسية كانت على اشدها بين (جورج ويا) و(ايلين جونسون سيرليف)، والتي انتهت بفوز الاخيرة في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية حيث احتلت (ايلين جونسون سيرليف) المركز الاول اذ حصلت على ٥٩,١% من الاصوات في حين حصل (جورج ويا) على ٤٠,٩% من مجموع ٩٠,٨% من مكاتب التصويت البالغة (٣٠٧٠) وعلى اثر ذلك احتج (جورج ويا) على نتيجة الانتخابات وانتقد عمليات التزوير التي حدثت خلالها، ورفع شكواه الى اللجنة الوطنية الانتخابية للتأكد من صحة تلك الانتخابات.

ليس هذا فحسب، بل اخذ انصار (ويا) بالاحتجاج والتظاهر على نتيجة الانتخابات. الامر الذي دفع الولايات المتحدة للتدخل بهدف اعادة الهدوء في ليبيريا، حيث طلبت فتح تحقيق في الاتهامات الموجهة للانتخابات الرئاسية.

وعلى الرغم من اشارتها الى الطابع (المنظم) للحملة الانتخابية، اذ ذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية (آدم ايرلي) "نحن على علم بهذه الاتهامات"-أي التزوير- التي اطلقها لاعب كرة القدم السابق (جورج ويا) واضاف "نعتقد ايضاً انه من الضروري اجراء تحقيق" واكد ايريلي "ونعتقد ايضاً انه على جميع الإطراف في هذه المرحلة الحفاظ على الهدوء والتعبير عن شكواها بالطرق المرعية الإجراء". وأضاف قائلاً: "بشكل عام أقول ان مراقبي:" سفارة الولايات المتحدة ومراقبين دوليين آخرين تحدثوا عن انتخابات نظامية وفعالة شابها قليل من المخالفات".

ونتيجة لذلك طالب (جورج ويا) المرشح الخاسر في الانتخابات الرئاسية انصاره واعضاء حزبه بالكف عن التظاهر والعودة الى منازلهم.

وقال (ويا) لمؤيديه "انه سيسعى من خلال السبل المشروعة الى متابعة ما عده تلاعباً في الجولة الثانية من الانتخابات"[٩٢].

وبالرغم من تقديم حزب مؤتمر التغيير الديمقراطي الذي رشح (جورج ويا) لخوض الانتخابات التماساً الى المحكمة العليا في ليبيريا بوقف عمليات احصاء الاصوات الا ان المحكمة رفضت ذلك.

وعموماً، يبدو ان المنتخبة (ايلين جونسون سيرليف) والتي تعد اول امراة تنتخب رئيسة للجمهورية في افريقيا تحظى بدعم وتأييد من قبل الغرب، فقد اشار مجلس الامن بالطابع السلمي للانتخابات الرئاسية واكد "ان هذه الانتخابات الحرة والنزيهة" تعد "خطوة

[٩٢] صحيفة الحياة، العدد١٥٥٦٥، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥.

كبيرة الى الامام من اجل تطبيع المؤسسات في ذلك البلد". كما عبر الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) عن رضاه على سير الانتخابات.

وبهدف كسب القوى السياسية المعارضة ولاسيما (حزب مؤتمر التغيير الديمقراطي) وممثلة (جورج ويا) فقد اكدت سيرليف التي يطلق عليها الليبيريون صفة (المرأة الحديدية) "بانها ستعمل على منح جورج ويا منصباً مهماً في الحكومة" كما "تعهدت باعادة بناء البلاد ومداواة الجروح التي سببتها حرب اودت بحياة ربع مليون شخص"[٩٣].

والسؤال الذي يطرح نفسه هل ستقتنع المعارضة بنتيجة الانتخابات لاسيما اذا اثبتت المحكمة الليبيرية صحة تلك الانتخابات، ام انها ستعمل على قيادة المعارضة ضد الحكومة الجديدة؟ هذا ما سوف نلحظه من خلال مراقبتنا للاحداث التي ستشهدها ليبيريا في المستقبل.

الخاتمة

نلحظ من خلال تتبعنا للتطورات التي شهدتها ليبيريا إنها عانت شأنها شأن البلدان الأفريقية حالة من الفقر والتدهور في أوضاعها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية نتيجة للسياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومات سواء التي كانت ذات أصول أمريكية أو حتى ليبيرية.

إذ لم تعر تلك الحكومات أي اهتمام لتحسين تلك الأوضاع، ففي عهد الرئيس الليبيري صاموئيل دو عاشت ليبيريا أوضاعاً اقتصادية متدهورة لم يجن من ورائها الليبيريون سوى الحرمان وكثرة الديون التي لم تستطع ليبيريا تسديدها فضلاً عن سياسة القمع والاضطهاد التي اتبعها صاموئيل دو ضد أبناء الشعب الليبيري.

كما إن انحياز حكومته لصالح القوى الخارجية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني من خلال فتح الباب واسعاً أمامها وتوفير كافة التسهيلات لتلك القوى فضلاً عن السماح لها برسم سياسات البلاد سوى على الصعيد الداخلي أم الخارجي بالشكل الذي يخدم مصالحها جعل ذلك ليبيريا تعيش أوضاعاً قاسية قادتها إلى حرب أهلية استمرت حتى عهد الرئيس تشارلز تايلور الذي اخفق هو الأخر في رسم سياسة جديدة للبلاد يمكن من خلالها تحسين واقع ليبيريا السياسي والاقتصادي. مما أدى إلى تصاعد حدة الحرب الأهلية التي لم تنته إلا بتدخل القوى الخارجية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

[٩٣] صحيفة الحياة، العدد١٥٥٦٧، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥.